

سايح حمزة

واقع وتحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية

أ. سايح حمزة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

— جامعة وهران —

الملخص

ان العولمة حقيقة يفرضها الواقع الجديد ، حيث اضحت البلدان وخاصة النامية تحاول التكيف مع هذا المحيط الجديد و ذلك من خلال تحريرها نظمها ، الشيء الذي ينعكس على النظام المصرفي من خلال التدفقات الأموال القدرة وكذا هروب رؤوس الأموال الوطنية . والجزائر بحكم انتمائها للدول النامية فهي تجد في العولمة سلبات تمس مجالها المصرفي وتمز من سيادته خاصة ذا عرفنا ان الجزائر تعاني من مشاكل في نظامها المصرفي . ولكن تحدي ورغبة الجزائر في الاندماج في الاقتصاد العالمي و مسايرة التطورات الدولية من خلال تحرير خدماتها المصرفية أمام الهيئات الدولية يطرح الكثير من الانعكاسات و الآثار الايجابية و السلبية المحتملة على نظامها المصرفي ، و التي تمثل في حد ذاتها تحديات مستقبلية بحيث تصبح مواجهة هذه التحديات ضرورة يجب الإعداد لها و البحث عن استراتيجيات لمواجهة ذلك .

المقدمة

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية ، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده و آثاره و أبعاده ألا وهو مفهوم العولمة. وبناء على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و الإعلامية، ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها و مجالات تطبيقها، فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى هي الأساس لكل الأنواع الأخرى. وفي ظل هذا كله حدثت الكثير من التغيرات العالمية على البنوك كالأخذ بنظام البنوك الشاملة والخصوصية و الاندماج المصرفي و تعاظم تحرير الخدمات المصرفية ، ومع زيادة التوجه نحو العولمة و إلغاء الرقابة على الصرف و حرية دخول و خروج الأموال عبر الحدود تزايدت ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة. و إذا ما نظرنا إلى النظام المصرفي الجزائري وجدناه يتأثر سلبا و إيجابا بظاهرة العولمة ، مثله مثل الأنظمة المصرفية الأخرى و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الموضوع

المبحث الأول: العولمة وآثارها على النظام المصرفي الجزائري : إن التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تحتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية ، السياسية ، قد ألفت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث ، من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق و تحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و المعلومات التقنية و القوى العاملة و تدويلها و إزالة أو تخفيض القيود التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية و انفتاحها على المنافسة الدولية. إن كل هذه التطورات تنطوي تحت ما يسمى بالعولمة ، ومن أبرزها ما يسمى "

ساليح حمزة

العملة المالية " و التي تعتبر ابرز تحليلات ظاهرة العملة ، حيث ازدادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق نمو التجارة ، من خلال تدفق رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق معدلات التجارة .

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول العملة : تشير التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي إلى تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، و يتمثل ذلك في زيادة حجم و نوع معاملات السلع و الخدمات العابرة للحدود، و تعاظم التدفقات الرأسمالية الدولية مع سرعة انتشار التكنولوجيا.¹

-خصائص العملة: تتميز العملة بخصائص عدة أهمها:²

3-1- سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية: يلاحظ الكثير أن أهم ما يميز العملة هي سيادة آليات السوق و اتخاذ القرارات في إطار من التنافسية و الجودة الشاملة و اكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وتعميق القدرات في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة ممكنة و بأعلى إنتاجية و ذلك في اقل وقت ممكن .

3-2- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل : و يعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية ، حيث يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية و بخاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات إي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد .

3-3- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات : إن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات عالمية النشاط و التي تعتبر في كل معانيها هي احد السمات الأصلية و الأساسية للعملة فهي تؤثر بقوة في الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية و تأكيد ظاهرة العملة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية.

- أشكال العملة : لم يكن هناك شكل واحد أو صورة للعملة، بل هناك صور متعددة و مختلفة و كل صورة من هذه الصور هي عملة بحد ذاتها، و لقد تعدت هذه الصور و الأشكال التالية واهم هذه الاشكال :³

6-3- العملة الاقتصادية : تعرف العملة الاقتصادية بأنها إزالة العوائق الوطنية الاقتصادية و نشر التكنولوجيا و التجارة و أنشطة الإنتاج ، و زيادة قوة الشركات متعددة الجنسيات و المؤسسات المالية الدولية و تحرير الأسواق و إلغاء القيود عليها و زيادة المعاملات في النقد الأجنبي و تكامل أسواق رأس المال و استخدام أدوات مالية جديدة ، الشيء الذي ينتج عنه زيادة اعتماد الأسواق المالية بعضها ببعض بصفة خاصة ، و اقتصاديات الدول في العالم بصفة عامة . و تنقسم العملة الاقتصادية بدورها إلى نوعين :

03. - عمر صقر، العملة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2003/2002، قطر، ص1

- عبد الحميد عبد المطلب ، العملة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص : 22-29.

- احمد ثابت و آخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العملة وتداعياتها مع الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت، ص 17.

سايح حمزة

6-3-1- عولمة الإنتاج: لقد شهدت الثمانينات و التسعينات عولمة سريعة للإنتاج بفضل برامج التعديل الهيكلي

التي فرضها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، وقد تسارعت وتيرة هذه العملية جراء الاتفاقيات المتعددة الأطراف و التي عززتها منظمة التجارة العالمية ، و قد أتاحت التغيرات التكنولوجية الأخيرة، و انخفاض تكاليف النقل و الاتصالات ، مواصلة عولمة الإنتاج و تطورها .

6-3-2- العولمة المالية : هي اندماج و ارتباط أسواق النقد و المال ببعضها البعض في ظل وجود كيانات مصرفية

عمللاقة و التي لها القدرة الهائلة على التواجد بالغ الانتشار و قدرة هائلة على صناعة الفرص الاقتصادية ، و قد ارتبط ظهور العولمة المالية بنشأة و تطور النظام الرأسمالي الذي يتمثل و جوده في شركات رؤوس الأموال عبر الحدود و آليات و شروط تحرك هذه الأخيرة فيها بين الأسواق المالية المختلفة.⁴

العوامل المفسرة للعولمة المالية:⁵

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية و التي بدأت في التبلور منذ ما يربو ربع قرن من الزمان و كانت أهم العوامل المفسرة لها هي :

أ- عجز الأسواق المالية عن استيعاب الفوائد المالية: حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائد المالية التي ضاقت الأسواق الناشئة عن استيعابها فالتجتهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات عائد أعلى.

ب - صعود الرأسمالية المالية: و تعني الهيمنة المتزايدة و التي يمارسها رأس المال الدولي الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية (البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، بنوك الأعمال) حيث أصبحت معدلات الربح التي تحققها الرأسمالية المالية تزيد عن أضعاف الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الزراعي و الصناعي.

ت - الانفتاح الكبير في النظم المالية العالمية: لقد حدث انفتاح كبير في النظم المالية العالمية، خلال الثمانينات و التسعينات، فقد تم إلغاء السقوف على أسعار العائد في الكثير من دول اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، و سمح هذا الانفتاح لكثير من البنوك أن تجذب مستثمرين أجانب أكثر، قُدمت لهم أسعار فائدة أعلى و في نفس الوقت تم تخفيض القيود على إنشاء فروع البنوك الأجنبية.

المطلب الثاني : التحرير المصرفي كأحد آثار العولمة المالية

يمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق ، على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي أما بالمعنى الواسع ، فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تؤدي إلى تطوير الأسواق المالية و إلى

- رمضان علي الشراح، محمد سعيد الشريف، العولمة و البنوك الإسلامية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 90، السنة 2002، ص 94.

- انظر إلى:⁵

- رمضان علي الشراح: محمد سعيد الشريف، مرجع سابق، ص 170.

2- شذا جمال الخطيب، العولمة المالية و مستقبل السوق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 17.

سايح حمزة

تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، و إنشاء نظام استراتيجي قوي . وتقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق ، حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات و تحسين نوعيتها ، بزيادة الادخار و التحكم بالأسعار ، و القضاء على الصعوبات التي تعرقل عمل السوق ⁶ .

الانعكاسات و الآثار المتوقعة للتحرير المصرفي على المنظومة البنكية في الجزائر :

لا شك أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية على المستوى العالم من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي ، و تحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم ، غير أن تلك المنافع لن توزع بالتساوي على هذه الدول ، بل سيتوقف نصيب كل دولة من عائد تحرير الخدمات المصرفية على حجم هذا القطاع في كل منهما و درجة مرونته و المزايا النسبية التي يتمتع بها ، و مدى قدرته على المنافسة .

4-1- الآثار الإيجابية المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة(اتفاقيات تحرير الخدمات المصرفية على النظام المصرفي الجزائري): ⁷

على ضوء الجدول السائد في البلدان التي تستعد إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المرتبطة بموضوع استراتيجية المواجهة ، و انطلاقا من واقع و طبيعة هيكلة النظام المصرفي الجزائري تختلف التوقعات حول انعكاسات اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري في جوانبها الإيجابية من خلال :

4-1-1- أن انفتاح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية و البنوك الأجنبية ، يؤدي إلى تحفيز البنوك الجزائرية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق .

4-1-2- سوف يرتبط دخول المؤسسات المالية و المصرفية الأجنبية إلى الأسواق المحلية بنقل التكنولوجيا المصرفية ، و يتوكل ذلك مع أحداث التقنيات الحديثة المتاحة على الصعيد العالمي . كما أن هذا الدخول يدفع بالبنوك الجزائرية إلى تحسين نظم الإدارة و زيادة كفاءة تقديم الخدمات .

4-1-3- يؤدي تحرير الخدمات المصرفية إلى تحسين المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية ، و تطوير النظم الإشرافية و الرقابية و تحقيق متطلبات كفاية رأس المال ودعم الأساليب الرقابية في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي ، وهو أمر من شأنه زيادة قدرة البنوك الوطنية على مواجهة العولمة المالية .

4-1-4- سوف يسمح اتفاق تحرير الخدمات المصرفية بتوسيع السوق المصرفي ، و يدفع بالبنوك الجزائرية للقيام بالأعمال المصرفية الشاملة و تقدير الخدمات المالية .

4-1-5- أن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى رفع مستوى إدارة المخاطر بالبنوك الجزائرية ، و اختيار أفضل و أنجع الوسائل و انسبها لعلاج الأزمات المصرفية.

- سعيد النجار، السياسات المالية و أسواق المال، صندوق النقد الدولي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، 1994، ص 13.

- يريش عبد القادر ، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية – GATS اتفاقية – ملتقى بشار، مرجع سابق، ص 06.

ساليح حمزة

4-2- الآثار السلبية المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (سليات اتفاقية تحرير الخدمات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري) :⁸

يشير واقع النظام المصرفي الجزائري بميكله الحالي، و طبيعة الخدمات التي يقدمها أن توقيع الجزائر على اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية ستترك آثار سلبية و بخاصة على المدى القصير على الجهاز المصرفي الجزائري و تتمثل هذه الآثار في ما يلي:

4-2-1- أن المنافسة بين البنوك الوطنية الجزائرية و الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية ، و عمالة مؤهلة وتنوع خدماتها .

4-2-2- إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة ، نظرا لضالة رؤوس أموالها و محدودية و صغر أحجامها ، و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة .

4-2-3- أن تحرير الخدمات المصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسات النقدية ، و ضبط النشاط المصرفي.

4-2-4- يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية ، و سوء توزيعها الجغرافي .

المطلب الثالث : البنوك وعلاقتها بعمليات تبيض الأموال

يقصد بتبييض الأموال عملية إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال المنقولة أو المداخل الناتجة عن جرائم المخدرات و غيرها ، مع محاولة خلق مبررات كاذبة لمنبع هذه الأموال ، و يتم ذلك عن طريق توظيفها في مشاريع استثمارية و مشروعة لتمويه منابع مصادر هذه الأموال.⁹

دور المصارف في عملية تبيض الأموال :

تعتبر البنوك أهم الوسائل المستخدمة و التي يتم من خلالها عمليات تبيض الأموال و توجد عدة أساليب متطورة يتم التعامل معها من قبل القائمين على تبيض الأموال ، من هذه الأساليب وضع المنظفون ودائعهم في البنك و استبدالها بشيكات أو حوالات لحاملها ثم تداول هذه المستندات في عمليات وهمية أو مشروعات داخلية أو خارجية ، ثم يتم بعد ذلك إقراض هذه الودائع النقدية و توظيفها و الحصول على العائد منها.¹⁰

5- إجراءات مقترحة للمصارف و المؤسسات المالية الجزائرية لمكافحة عمليات تبيض الأموال :¹¹

هناك بعض الإجراءات و النظم و الأساليب التي يتعين على المصارف و المؤسسات المالية الجزائرية إتباعها لمكافحة غسيل الأموال لعل أهمها:

⁸ - بريش عبد القادر ، المرجع أعلاه ، ص 07.

⁹ - الأخضر عزي ، دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك ، ملتقى شلف ، مرجع سابق ، ص 167.

¹⁰ - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص 257، 260.

¹¹ - - صلاح الدين السيسى ، غسيل الأموال ، مرجع سابق ، ص 25.

سايح حمزة

1- توافر برامج ضد غسيل الأموال لدى المصارف المؤسسات المالية الوطنية بحيث تتضمن تطوير سياسات و إجراءات و ضوابط، مع تحديد مسؤول متابعة التزام المواقع المختلفة بالتعليمات الداخلية التي تصدر في هذا الخصوص.

2- قيام المصارف و المؤسسات المالية الوطنية بالإقرار عن التحويلات المحلية و الدولية ، والتي تبلغ أو تتجاوز مبلغا معيناً ، وان تتيح تلك المعلومات للسلطات المختصة للاستخدام بشأن قضايا غسيل الأموال .

3- الدعوى لوضع تشريع و إنشاء جهاز رقابة لمكافحة غسيل الأموال في الدولة خاصة في ظل نظام اقتصادي مفتوح، يعيش فترة انتقالية من الاعتماد على الدولة كمحرك للعملية الاقتصادية، إلى نظام يرحب بدور القطاع الخاص في المشاركة و المبادرة.

وبموجب ذلك فلقد صدر القانون رقم 2005/1 في 6 فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية في 9 فبراير 2005.¹² ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي ومن البنك الدولي. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر 2004 وحدة عينت بموجب مرسوم رئاسي عملها في وزارة المالية لتقصي أي عمليات مصرفية أو مالية مشبوهة.¹³

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للبنوك الجزائرية لمواجهة العولمة.

لقد عملت إدارة البنوك على مبدأ التخصص خلال فترة طويلة حيث كانت الفروق الأساسية بين كل بنك و آخر هو تخصص كل منهما في إدارة نوع معين من الأصول المالية ، تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد ، هذا التخصص الذي كان معزز من طرف القوانين الحكومية ، و نتيجة لذلك ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك ، كالبنوك التجارية و البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار وكذا بنوك الأعمال ، إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة اظهر ضرورة الاتجاه نحو البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية و غير التقليدية في منظومة بنكية واحدة ، ومن هذا يمكن تعريف البنوك الشاملة على أنها تلك الكيانات المصرفية و التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل ، و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات و توظيف مواردها و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات .

مزايا البنوك الشاملة:

انطلاقاً من الوظائف التي تقوم بها البنوك الشاملة يمكن تحديد مزايا البنوك الشاملة و التي تتحدد في :

- 3-1- التنوع في محفظة الأوراق المالية:** هذا التنوع يجعل درجة المخاطرة، اقل ويزيد احتمالات تعظيم الربحية.
- 3-2- القيام بإستراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء و ذلك بالقيام بعمليات الأوراق المالية نيابة عن العملاء، لان معظم العملاء ليس لديهم الوقت و المعرفة الفنية الخاصة باتجاهات سوق الأوراق المالية، و شراء و بيع الأوراق المالية.**

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 2005/01 ، المؤرخ في 09 فبراير 2005 ، المتعلق بمكافحة غسيل الأموال .

، على الموقع التالي: POGHG - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
www.arabhumanrights.org/countries/humanrights.asp (page consultée le 07/09/2007)

سايح حمزة

3-3- تنوع وزيادة الخدمات المصرفية التي تؤديها و تقديمها للعملاء

4-3- القيام بدور فعال في تنشيط سوق الأوراق المالية، و دعم الصناعات الصغيرة و عمليات نقل و تحديث التكنولوجيا.¹⁴

5- النظام المصرفي الجزائري و إشكالية الأخذ بالبنوك الشاملة:

لعل من الصعوبات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري ، و التي حالت دون توسع نشاطه وعدم مواكبته للتطور العالمي و الأخذ بالبنوك الشاملة عديدة ، فمنها ما يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام المصرفي بذاته ومنها ما يرجع إلى جملة العوامل الخاصة بالمحيطين الاقتصادي والاجتماعي ، و يمكن تلخيص ذلك في ما يلي :¹⁵

1-5- ضعف التغطية الجغرافية من قبل الشبكة التمويلية الموجودة: لقد تطور عدد البنوك خلال العشريتين السابقتين ليصل إلى 1210 نقطة بنكية ، هذا ما يغطي حوالي 514 بلدية من أصل 1540 بلدية موجودة على المستوى الوطن ، و إذا كانت وتيرة تطور هذه الشبكة ملحوظة ، فهي للأسف لم تصل إلى مستويات التغطية الموجودة ، فإذا اعتمدنا المعايير الأوروبية فتوجد نقطة بنكية لحوالي 2750 نسمة ، بينما في الجزائر توجد نقطة بنكية واحدة لحوالي 3000 نسمة .

2-5- البطء في إدارة السيولة النقدية ووسائل الدفع : إن هذا المجال يعتبر أكثر المجالات المعرقة للبنوك الجزائرية للتوجه إلى البنوك الشاملة ، وهذا ما ينظر إليه كعائق خاصة في ظل عدم توافر الإمكانيات البشرية المؤهلة ونقص وسائل التكنولوجيا المتقدمة إضافة إلى ذلك نرى أن إدارة و سائل الدفع الأخرى و على غرار الشيك و لأسباب متعددة ما زالت تتم بالطرق اليدوية في أغلب الأحيان .

4-5- عدم فعالية شبكة نقل المعلومات: رغم التدابير التي اتخذت لأجل تحسين أداء شبكة الاتصال ، إلا أن هذه الأخيرة ما زال أداءها هزيل و لا يُعتمد عليها كمصدر موثوق للمعلومات ، و قد ساهم هذا بشكل كبير في عرقلة المجهودات التي تبذل لعصرنة الخدمات البنكية ، وهذا ما يعرقل حتما صيرورة الإصلاحات الجارية ككل ومن ثمة يعرقل الوصول إلى خدمات البنوك الشاملة .

5-5- محدودية الإطار التنظيمي عند البنوك الوطنية: فالعوامل السابقة الذكر و التي اعتبرناها كمعوقات صيرورة إصلاح البنوك، زادت حدتها مع اتساع حجم الفجوة الموجودة بين الطلب المتزايد على الخدمات البنكية (القروض بمختلف أنواعها) ومهارات الإدارة و طرق التسيير المعتمدة، و التي تبقى محدودة، الأمر الذي أدى بالبنوك الوطنية الكبرى بان تكون عبارة عن مجتمعات بنكية كبيرة لا تتوفر حتى الآن على الوسائل الملائمة للقيام بالدور المنوط بها .

¹⁴ - انظر إلى:

1 - عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص 56.

¹⁴ 2 - صلاح الدين حسن السبيسي، المرجع السابق، ص 112.

3 - عزت عبد الله عبد الحليم، المرجع السابق، ص 83.

- خبايا عبد الله ، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري ، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 24-25-2006 بشار ، الجزائر ، ص 18-20.

سايح حمزة

المطلب الثاني: الاندماج و خصخصة البنوك : يمكن تعريف الاندماج المصرفي على " انه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى و فعالية اكبر، على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية الكيان المصرفي الجديد ".¹⁶

1-5- الاندماج المصرفي بالدول العربية:¹⁷ شملت عملية الاندماج بعض الدول العربية وهي في حاجة إلى ذلك سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها غير أن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصر فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ، ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول ، أما فيما يخص الجزائر على وجه الخصوص لم يحدث لحد الآن أي اندماج ،على الرغم من انه يوجد بالجزائر بنوك عمومية و بنوك خاصة ، و لكن الظروف غير مساعدة على الاندماج فيما بينها أو فيما بينها و بين البنوك الأجنبية الأخرى . ولقد شكل الاندماج المصرفي احد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية، في عقد التسعينات من القرن الماضي و ذلك بحصول اندماجات كبيرة و متنوعة ، فلقد فاق عدد حالات الدمج و التماثل في العالم 4000 حالة في التسعينات في حين لم يتجاوز العدد الـ 30 حالة في الدول العربية ، كان نصفها تقريبا في لبنان ، حيث أدت عمليات الدمج و التماثل في لبنان إلى خفض عدد المصارف إلى 63 مصرف من نحو 80 مصرف في بداية التسعينات ، و مما لا شك فيه أن الإصلاحات الاقتصادية و التوجه نحو اقتصاد السوق و الخصخصة التي طالت دولا عربية عديدة ، وفي خضم هذه الظروف وجدت المصارف العربية نفسها أمام تحديات جديدة مليئة بالفرص و مجالات العمل و التي لم تكن متاحة من قبل ، و بات التوسع و سيلة رئيسية لمواجهة المتطلبات الجديدة و الاحتياجات . ورغم النمو المتزايد في حجم المصارف العربية نتيجة الدمج ، إلا أن ذلك لم يحفز المصارف العربية و خاصة الكبرى منها على تعزيز مراكزها العالمية عبر تكتلات مصرفية اكبر ، و أسباب ذلك تختلف من بلد إلى آخر حسب اختلاف هيكل القطاع المصرفي و عدد المصارف في كل بلد ، و تفاوت أسباب بطء عمليات الدمج حسب اختلاف سياسات السلطات النقدية المحلية ، و هناك عوامل ساهمت في الحد من الاتجاه نحو الدمج من أهمها ، حماية الأسواق المحلية من دخول المصارف الأجنبية في بعض الدول العربية ما شكل حدا أمام المنافسة الخارجية للمصارف الوطنية ، و خفف من الحاجة إلى الدمج لمواجهة أي منافسة أجنبية ، ضف إلى ذلك صعوبة صرف العاملين الفائضين في العديد من الدول ، والتي تشكو أصلا من ركود اقتصادي و بطالة مرتفعة و الذي قد يحدث نتيجة الدمج .

1-6- موقع الجزائر من الاندماج المصرفي:¹⁸ إن و صول الجزائر إلى مرحلة الاندماج المصرفي لبنوكها ، يحتاج إلى دراسات مسبقة و ضوابط لنجاح هذا الاندماج ومن أهم هذه الضوابط ما يلي :

1-6-1- من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي، عمليات إعادة هيكلة مالية و إدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج مستقبلا.

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 153 ¹⁶

- عبيرات مقدم، عجيلة محمد، الاندماج المصرفي لتطوير الميزة التنافسية، ملتقى بشار حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، مرجع سابق، ص 05. ¹⁷

عبيرات مقدم، عجيلة محمد، مرجع سابق ص 10. ¹⁸

سايح حمزة

1-6-2- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة، و تعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي، و هو ما يتطلب إتاحة كل من البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل في عملية الاندماج .
- خصوصية البنوك:

تعتبر الخصوصية للبنوك احد نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصوصية بشكل عام، وقد حدث الاتجاه نحو خصوصية البنوك في الدول النامية، وذلك في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق.

2-3- خصوصية البنوك في الجزائر : أن خصوصية البنوك هي احد توابع العولمة ، و تتعلق خاصة بالدول النامية التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي ، و التحول إلى اقتصاديات السوق ، و أهم دوافع هذه الخصوصية هو التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات و المنظمة العالمية للتجارة ، و تسعى المؤسسات المالية الدولية إلى حث البلدان النامية على تطبيق برامج الخصوصية في القطاع المصرفي بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية ، و توسيع قاعدة الملكية الخاصة وزيادة المنافسة في السوق المصرفية ، و تحسين الإنفاق بحسن تخصيص الموارد وإدارة أفضل للسياسة النقدية و لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه الضغوط ، فقد لاحظ البنك العالمي بان القطاع المصرفي الجزائري و الذي يمثل القطاع العام 95% من إجمالي أصوله معتاد على العمل دون مخاطر ، مع المؤسسات العمومية ، و يتم منحها قروضا تحت الضغط، لكون الدولة هي المساهم الرئيسي فيها ، وهذه الطريقة لا تخدم الاقتصاد الجزائري ولا يمكن تغييرها إلا بتدخل السلطات العمومية لفتح السوق، و إدخال المنافسة بين البنوك.¹⁹ وتبعاً لذلك فقد أعلنت الجزائر خلال فترة التسعينات عن برنامج واسع لخصوصية المؤسسات العامة، كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مع نهاية الثمانينات في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وتم إصدار الأمر رقم 22/95 سنة 1995م المتعلق بالخصوصية للمؤسسات العمومية، حيث اعترف المشرع من خلاله بالتنازل عن المؤسسات العمومية للقطاع الخاص ، وذلك كحل للإصلاحات الاقتصادية و تعد البنوك العمومية من بين المؤسسات التي تأثرت لهذه الإصلاحات ، حيث تم اللجوء إلى فتح رأسمال البنوك العمومية استجابة لسياسة الخصوصية ، وهو ما قرره السلطات الجزائرية منذ سنة 2004م بشأن فتح رأسمال البنك الوطني الجزائري (BNA) ، و بنك التنمية المحلية (BDL) ، و القرض الشعبي الجزائري (CPA) ، كمرحلة أولية لخصوصية البنوك العمومية .²⁰

وقد أكد وزير المالية مراد مدلسي أن عملية خصوصية القرض الشعبي الجزائري شرع فيها بصورة فعلية في جويلية 2005م ، و تأتي هذه العملية بعد أن فشلت عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري في مرحلتها الأولى على خلفية ملف الديون غير مضمونة الدفع ، و نسبة فتح رأس المال التي كانت محدودة ب 49% وقد طالبت الشركات الأجنبية المهتمة بهذا الملف ، الحصول على كل المعطيات الخاصة بمحافظ البنك العمومي ، قبل مباشرة أي اتفاق

- سليمان ناصر، الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، مرجع سابق.¹⁹

- ايت منصور كمال، خصوصية البنوك العمومية عن طريق بورصة القيم المنقولة، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد 02، افريل 2006 سيدي بلعباس، الجزائر ، ص 179.

سايح حمزة

لأخذ حصة من البنك ، يضاف إلى ذلك النسبة المتواضعة التي لا تتجاوز 49 % و التي لاتسمح للشريك الجديد بالتسيير الجيد و المحكم ، و نتيجة لذلك قبلت السلطات العمومية ، وذلك ما أشار إليه وزير المالية مراد مدلسي برفع نسبة فتح رأسمال البنك إلى 51 % بدل من 49 % ، مع العلم بان مشروع فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري كان منذ 2001م لفائدة شركة " سوسيتي جنرال " الفرنسية .

المطلب الثالث : البنوك الالكترونية ومتطلباتها

المقصود بالبنوك الالكترونية ، هو إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الجديدة ، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية وفي ظل هذا النمط من المصارف لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك ، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه ، و هذا ما يعني تجاوز بعدي المكان و الزمان .

1- البنوك الالكترونية في الجزائر : منذ بضع سنوات كثر الحديث عن عصرة القطاع المصرفي و المالي ، و أن كانت هذه العصرة لا تمثل إلا جزءا من الإصلاح الشامل لهذا القطاع الحساس ، و الذي يمكن وصفه بعجلة الاقتصاد . حيث ينصرف مدلول العصرة إلى إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النشاط المالي و المصرفي الشيء الذي يؤدي إلى عصره أنظمة الدفع و السحب، الائتمان، الخدمات المصرفية و التحويلات المالية . وعندما نتطرق إلى البنوك الالكترونية في الجزائر فإننا نجد أنفسنا أمام مشروع جديد يتطلب لتحقيقه توفر ثلاث مقومات:

1- تحديد الهدف بوضوح و دقة ، تحديد آجال مضبوطة للانجاز .

2- تخصيص الموارد المالية و البشرية اللازمة.

3- توفير الساحة (القانونية، الصناعية، السياسية) .

و مشروعنا التجديدي و المتمثل في البنوك الالكترونية في الجزائر، لو نظرنا إليه في الوقت الحالي لوجدناه مستحيلا و ذلك للوضع الراهن بالنسبة للبنوك الجزائرية ، إذ نجد أن البنوك العمومية الوطنية ما زالت تهيمن على 95 % من السوق النقدية وهي في وضع لا تحسد عليه إذ لا يمكنها توفير و تخصيص موازنات بقدر ما يحتاج إليه المشروع ، كونها خرجت للتو من تطهير مالي و إعادة رسملة لقروضها ، الشيء الذي كلف الدولة في مجملها أكثر من 518 مليار دينار . كما أنها مازالت تبحث عن استقلالية فعلية لتسيير سيولتها التي أضحت تشكل بالنسبة إليها مشكلة حقيقية ، كما أن البنوك الخاصة تفقد في عمومها إلى إستراتيجية نمو واضحة و التي بدأت تفقد زبائنها خاصة بعد أزمة بنك الخليفة و بنك التجاري الصناعي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحديث عن قاعدة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التي عمادها الانترنت تجدنا حتما نتحدث عن وسيلة الاتصال بالانترنت ، و إذا كان الهاتف المحمول في الجزائر لا يزال في الأول ، إذ لا يمكن صاحبه من الوصول إلى شبكة الانترنت ، و أن وجد فهو ذو ثمن

سايح حمزة

غال و ليس في متناول الجميع ، كما أن شبكة الهاتف الثابت أيضا لا تزال بعيدة عن المقاييس العالمية ، إذ ما زال الكثير من الجزائريين محرومين من خط هاتف ثابت، ضف إلى الحصول على خط ثابت قد يتطلب الوقت الكثير.²¹ و بالرغم من جميع هذه الظروف نجد بان بعض المؤسسات الجزائرية بادرت إلى تطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل بعضها يفشل في تقديم خدماتها، بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة و غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل، التسديد و الدفع ببطاقات المعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها مثل: بطاقة الدفع المقدمة لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسات البريد و المواصلات، البطاقات البنكية للسحب و الدفع (القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط) .²² أما إذا تكلمنا عن استخدام الانترنت فان عدد المستخدمين يقل في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى الشيء الذي اثر على نشاط البنوك الالكترونية في الجزائر ، وهذا للأسباب التالية :²³

أ – الأمية في شكلها التقليدي (أي الجهل بالقراءة و الكتابة) ، إذ تعتبر الجزائر من الدول التي تضم نسبة مرتفعة نوعا ما من هذه الأمية ، و بالتالي كيف هؤلاء أن يفهموا معنى البنوك الالكترونية عن طريق الانترنت ؟ بل لا يتخيلون حتى وجودها، و هذا ما يعتبر حاجزا يحول دون انتشار البنوك الالكترونية.

ب – الأمية المعلوماتية (و التي يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحاسوب الآلي و البرمجيات) ، حيث أن مصطلح الأمية في التعريفات الحديثة يعني عدم التمكن من استخدام الحاسوب . و بالتالي فان فئة كثيرة من المتعاملين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام الحاسوب و تعاملوا معه .

ت – حاجز اللغة بحيث أن معظم البنوك الالكترونية منتشرة باللغة الانجليزية ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الحاسوب ، و هذا أيضا يحول دون انتشار البنوك الالكترونية .

ث – عدم الوعي الكافي للجزائريين لمنافع نظام البنكي الالكتروني، الشيء الذي يقف حائلا دون قيام هذا النوع من البنوك .

4 – الحلول المقدمة لنجاح البنوك الالكترونية في الجزائر:²⁴

بعد سردنا مجموعة من الأسباب و العوائق التي تعيق استخدام البنوك الالكترونية في بلادنا ، لا بد أن نقترح مجموعة من السبل و الأساليب التي تمكن البنوك الجزائرية من الالتحاق بركب البنوك الالكترونية ، تكمن هذه الحلول في ما يلي :

- رحيم حسين، هوارى معراج، الصيرفة الالكترونية كمدخل إلى عصرة المصارف الجزائرية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية ن مرجع سابق(بتصرف) ، ص 326.

- بن عيادة محمد سمير، سماحي احمد، التكنولوجيا البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، ملتقى بشار ، مرجع سابق .

- محمد بن بوزيان، عائشة بلحشر، التجارة الالكترونية في الجزائر – الفرص و التحديات – جامعة تلمسان ، الجزائر ، بحث²³ (page consulte le 15/12/2006 منشور على الموقع)

www.sarambit.com/exposeec02.thm

- انظر إلى²⁴

1- محمد بن بوزيان، عائشة بلحشر، المرجع أعلاه.

2- رحيم حسين، هوارى معراج، المرجع أعلاه ، ص 328.

سايح حمزة

4-1- إنشاء الشبكة المصرفية بين جميع وكالات و فروع المصارف ، الشيء الذي يعتبر مدخلا أوليا لعملية العصرية وهو ما يضل غائبا إلى حد الساعة في الجزائر .

4-2- ترتبط عصره المصارف فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام و الاتصال ، بالتكوين و التدريب المستمر للقوى العاملة ، و التجديد في تجهيزات المنتجات وهو ما يقتضي تخصيص مبالغ مالية مناسبة لذلك و استحداث و وظيفة بحث و تطوير في هذه البنوك .

4-3- ضرورة تحديث البرامج و إدراج مقاييس و بحوث تتعلق بالصيرفة الالكترونية على مستوى التعليم و التكوين و على مستوى الجامعات و المعاهد مثل (المدرسة العليا للصيرفة بالجزائر) .

4-4- تطوير أساليب الدفع الالكتروني لدى مختلف المراكز الائتمانية و كذا اعتماد نظام الشبكات الالكترونية المصرفية .

4-5- ضرورة تخفيض تكلفة استخدام الانترنت ، الشيء الذي يساعد على انتشار الثقافة الالكترونية ومن ثمة ثقافة البنوك الالكترونية .

المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة

أصبح لزاما على البنوك الجزائرية إن تواكب التطورات و التغيرات المتسارعة

وان تعمل بالتوجهات الحديثة ، لتطوير أدائها و الارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجهها وهذا يستوجب عليها القيام بإصلاحات عميقة و فعالة ، و بتهيئة المناخ الملائم و الشروط اللازمة لتحسين أدائها في مجال الوساطة المالية و يستدعي ذلك و ضع مناهج تنظيم و تشغيل و أساليب تقنية حديثة ، تضمن إتباع سياسة إصلاحية فعالة على مستوى الأداء و النشاط ، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال الآليات و العوامل التالية :²⁵

1- تنوع الخدمات المصرفية :

إن التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة و المتطورة تعتبر كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية ، و يتطلب ذلك العمل على عدة مستويات ، سواء على مستوى الحكومة أو الدولة أو على مستوى النظام المصرفي في مجموعه ، أو على مستوى البيئة الداخلية لكل بنك ، و التي تتطلب تنوع الخدمات المصرفية و تحسين جودة الخدمات المصرفية ودقة و سرية المعاملات و إنشاء الفروع و سرعة أداء الخدمات ، و حسن معاملة العملاء و إدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أهداف الربحية و تقليل المخاطر و الاستمرار و النمو ، و استخدام الإستراتيجية التنافسية المناسبة ، و التي تقدم كافة الخدمات المصرفية و المالية محليا و دوليا . و لذلك فإذا أرادت البنوك الجزائرية إن تستمر على اللاحقة فيجب عليها إن تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التقليدي و المستحدث ، حتى تستطيع الاحتفاظ بعملائها وفي هذا الإطار فان ضمان بقاء المؤسسة البنكية في محيط تنافسي ، مشروط بمدى قدرتها

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2004/2003
ص ص 352-354.

سايح حمزة

على استقرارها مع العملاء المعهودين و المحافظة عليهم ، و تقديم كافة الاحتياجات للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة ولا يمكن أن يتم هذا الأمر إلا ب :

1- تحديث جهاز الخدمات و تقدير مطالب العملاء بتوطيد العلاقة التجارية معهم و توسيع مجال الخدمات عن طريق إدخال تكنولوجيا حديثة .

2- إدماج تكنولوجيا جديدة ضمن قطاع البريد و تطوير البحث و الابتكار باعتماد تكنولوجيا جديدة للأعلام و الاتصال .

2- تزويد البلاد بالتجهيزات المعلوماتية في مجال المواصلات قصد ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي حسب المعايير الدولية .

3- ترقية أدوات الدفع من حيث تنوعها و سيولتها

4- تحسين فعالية نظام الدفع من اجل أن تكون العمليات أكثر سلامة و دقة .

4- تسير الأخطار المالية* في أنظمة الدفع وذلك عن طريق الإجراءات التالية :

أ- وضع آليات للضمان و الكفالة

ب- وضع قواعد لتوزيع الخسائر

ت- وضع قواعد لتخفيض آجال التسديد

التوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية :

إن أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية و التي يجب على البنوك الجزائرية إن تواكبها ، هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر، وذلك بغية تحقيق السرعة في الخدمات و تقليل الأعباء البيروقراطية و توفير الوقت لكل من العملاء و العاملين في البنوك الشيء الذي يترتب عليه تغيرات ملموسة في طبيعة و آليات تقديم الخدمة البنكية من أهمها :²⁶

1-2- انخفاض تكلفة التشغيل ولا سيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلا عن تقليص استخدام النقود.

2-2- تزايد أهمية استخدام و سائل الدفع الالكترونية ومنها بطاقات الائتمان و الشيكات الالكترونية و النقود الالكترونية.

2-3- تحرير العملاء من قيود المكان و الزمان و ظهور ما يعرف بالخدمات المتزلية البنكية التي توفر الوقت و الجهد لعملاء البنوك.

ونظرا لأهمية الصناعة البنكية فلقد سعت البنوك الجزائرية إلى مواكبة التطورات في هذه الأخيرة بنقل العديد من التقنيات البنكية، حيث خصصت مبالغ كبيرة لتعميم استعمال البطاقات البنكية في الجزائر و لقد أبرمت اتفاقية مساعدة

(الخطر المرتبط بالنظام) - الأخطار المالية التي تتعرض لها أنظمة الدفع هي : خطر السيولة ، خطر القرض ، خطر التقني*
- اتحاد المصارف العربية، مصارف الغد، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت ، لبنان ، العدد 249 سبتمبر 2001 ، ص 26
33.

سايح حمزة

تقنية بين SATIM* و الشركة الفرنسية NGENICO DATA SYSTEME (IDS) لتركيبة عدد كبير من الموزعات الاتوماتيكية للأوراق**، و نهائي نقطة البيع الالكترونية** لدى التجار على كل التراب الجزائري . وفي مجال الخدمات المصرفية الالكترونية فقد أنشئت المؤسسة الفرنسية -DIAGRAM E- BANKIG (EDI) مع الجزائر شركة مختلطة تسمى ALGERIA E- BANKING SERVICES مهمتها مساعدة البنوك الجزائرية على تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية و كذلك تكوين الإطارات في هذا المجال كما قام بنك الجزائر بإنجاز مشروع نظام الدفع للمبالغ الضخمة بين المصارف* * (RTGS) وذلك في إطار تطوير و عصرة النظام المصرفي و المالي²⁷، و تتمثل الأهداف المنتظرة من هذا النظام في النقاط التالية:²⁸

أ- دعم نمو و تكامل أسواق راس المال

ب- التنبؤ و التخفيف من مخاطر عدم الدفع

ت- تدعيم فعالية السياسة النقدية

ث- ضمان أمان و سرعة الصرف ، بالتنسيق مع المعايير الدولية .

المطلب الثاني : التكيف مع المعايير المصرفية العالمية الجديدة

في ظل تأثير النظام المصرفي بالعولمة ، و مع تزايد المنافسة المحلية و العالمية أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط و إدارة البنك ، و كذا العوامل الخارجية الناتجة عن تغيير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى الوجه الخصوصي البيئة العالمية و البيئة العالمية المتأثرة بالمتغيرات المصرفية العالمية ، و في ظل تصاعد تلك المخاطر المصرفية أصبح لزاما على البنوك الجزائرية إن تتحوط لهذه المخاطر بعدة و سائل منها .

*- société d'automatisation de la transaction interbancaire et de monétique

- الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للمكنة في القطاع البنكي، فهي آلات اوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة الكترونية تسمح للمستهلك بحسب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع ، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورة .

** - إذا كان الزبون يحمل بطاقة ائتمان فبإمكان موظف نقطة البيع أن يمرر البطاقة على القارئ الالكتروني الخاص ببطاقات الائتمان و الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك المعني و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون بعد أن يدخل الزبون رمزا أو رقما سريا خاصا به و الذي يعرف برقم التعرف الشخصي السري – يقوم الحاسوب المركزي بعد ذلك بإضافة القيمة لرصيد حساب المتجر.p.i.n

** : RTGS : (REAL TIME GROSS SETTLEMENT SYSTEME)= (SYSTEME DE REGLEMENT BRUT EN TEMPS REEL AU COMPTE DES PARTICIPATION DIRECT ET INDIRECT LES SOLDE DE COMPENSATION) , CONSULTIE : JEAN- PIERRE TOERNIG ET FRANCOIS BRION LES MOYENS DE PAIEMENT, p : 82

- نعمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و استراتيجيات البنوك ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة²⁷ المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديثات ، مرجع سابق . ص 280.

- جمعون نوال، مرجع سابق ، ص : 156.²⁸

سايح حمزة

1- استخدام مؤشرات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية: ²⁹

لقد آثار الاضطراب المالي الدولي في النصف الثاني من التسعينات الكثير من التأملات في طرق تدعيم النظام المالي العالمي، وهذا ما جعله يتعاظم ويُدعم من قبل المؤسسات الدولية، و في مقدمتها الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و لجنة بازل لرقابة المصرفية، وقد تعرف المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات لمراقبة سلامة الأنظمة المالية من خلال برنامج تقييم القطاع المالي الذي أسندت دراسته لصندوق النقد الدولي، و انتهت إلى تحديد هذه المؤشرات التي تشمل مؤشرات الحيطة الدالة على سلامة المؤسسات المالية كل على حدى (مؤشرات الاقتصاد الجزئي) و متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي (مثل متغيرات سعر الفائدة، تقلبات سعر الصرف)، وكثيرا ما تحدث الأزمات المالية عندما يشير كلا النوعين من المؤشرات إلى جوانب الضعف.

1-1- مؤشرات الاقتصاد الجزئي: تظهر هذه المؤشرات، السلامة الحالية للنظام المالي وذلك بناء على سلامة كل مؤسسة مالية على حدى، وتبحث في ستة جوانب حيوية للمؤسسة المالية هي:

1-1-1- رأس المال: كفاية رأس المال هي التي تحدد في النهاية إلى أي مدى تستطيع المؤسسة المالية التغلب على الصدمات في ميزانيتها، لذلك من المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في حسابها أهم المخاطر المالية، و مخاطر الصرف، و مخاطر الائتمان، و مخاطر سعر الفائدة.

1-1-2- الأصول: تكون ملاءة المؤسسات المالية في العادة في خطر، عندما تضعف أصولها. لذلك من المهم رصد المؤشرات الدالة على نوعية أصولها من حيث زيادة تعرضها لمخاطر معينة، مثل القروض الممنوحة للمؤسسات، و من البديهي إن البنك سيحتاج إلى مستوى أعلى من الرسملة*، إذا كان يقرض صناعات معرضة للتقلبات الكبيرة في الناتج و الربحية نتيجة لإحداث خارجية وإذا كان يعمل في بيئة اقتصادية تتسم بالتضخم المرتفع و المتغير.

1-1-3- الإيرادات: المؤسسات المالية غير الربحية بشكل مزمن تتعرض لخطر الإعسار كما إن الربحية العالية بشكل غير عادي يمكن أن تعكس مخاطر مفرطة.

1-1-4- السيولة: إن الإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى إغلاق المؤسسة المالية، كما إن الاعتماد المتزايد قصير الأجل للأصول طويلة الأجل نسبيا يجعل البنك أكثر عرضة للمواقف المتغيرة اتجاه النظام المصرفي ككل أو اتجاه تلك المؤسسة بالذات.

1-1-5- الحساسية لمخاطر السوق: تشترك البنوك بشكل متزايد في عمليات متنوعة، وكلها تتعرض لمخاطر السوق، و بخاصة في تحديد سعر الفائدة، وأما في البلدان التي تسمح للبنوك بالتجارة في أسواق الأوراق المالية أو في تبادل السلع تكون هنالك ضرورة أيضا لرصد مؤشرات مخاطر أسعار الأسهم و السلع.

- بول هلبرز و آخرون، مؤشرات الحيطة الكلية، " أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي"، مجلة التمويل و التنمية، 29 سبتمبر، 2000، ص ص 52-53.

- الرسملة: هي استبدال القروض الممنوحة من طرف البنك بحصص في رأس المال الشركة بعد الفشل في سداد التزامات* الشركة أو المنشأة المعنية، و تأكد البنك بأن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة راجع لسوء الإدارة، وان ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه المنشأة أو الشركة.

سليح حمزة

1-2- مؤشرات الاقتصاد الكلي : يتوقف عمل النظام المالي و المصرفي على النشاط الاقتصادي الكلي ، و تتأثر المؤسسات المالية بدرجة كبيرة بالتغيرات في الاقتصاد الكلي . ومن بين مؤشرات الاقتصاد الكلي المهمة ، بيانات النمو الكلي و النمو في القطاعات ، و اتجاهات ميزان المدفوعات ، ومستوى التضخم ، و درجة تقلبه ، و أسعار الفائدة و الصرف ، ونمو الائتمان ، و التغير في ثمن الأصول خاصة في الأوراق المالية و العقارات .

إن إفلاس البنوك و أزمات النظام المصرفي تخلق آثارا أليمة جدا ، ولهذا فان الحاجة الماسة لإنشاء وحدات التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية ، و استخدام مؤشراتهما الأساسية ، يعد خطوة أساسية . و بالتالي فان إنشاء آليات الإنذار المبكر في البنوك الجزائرية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار الإجراءات التالية :³⁰

أ- ضرورة توفير نظام جيد للاتصالات لجمع المعلومات الدقيقة و الكافية و تحليلها لاتخاذ قرارات سليمة لمواجهة المشاكل التي قد تتعرض لها المصارف فجأة

ب - إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية و المعيارية التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر، وذلك في ضوء ظروف كل مصرف و الوضع الاقتصادي للدولة

2-تقوية الدور التوجيهي و الرقابي للبنك المركزي : لا يمكن إن نغفل الدور الكبير للبنك المركزي في تفعيل النظام المصرفي الجزائري في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية و التنظيمية في ظل العولمة المالية و التحرر الاقتصادي العالمي ، وفي هذا الإطار يجب على البنك المركزي أن يتكيف و يواكب المتغيرات الدولية ، وهو مطالب بالعمل على :³¹

2-2- تقوية الرقابة على عمليات المصارف و التدقيق فيها بغية الحد من احتمالات وقوع أزمات مستقبلية³² و التأكد من سلامة أوضاع كل بنك من ناحية الملاءة و السيولة ، و تطبيق معيار الحد الأدنى من رأس المال ، لتجنب المخاطر العديدة والتي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل إقبالها على تقديم المنتجات المصرفية المستحدثة ، وذلك وفق المبادئ الرقابية التي صدرت عن لجنة بازل و ما طرأ عليها من تغيرات.

2-3- العمل بشكل مستمر على دفع البنوك الجزائرية بتقديم الخدمات المصرفية بفعالية في تمويل الاقتصاد بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة و بأعلى إنتاجية في جو تنافسي ، وفي أقل وقت ممكن .³³

2-4- توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحليل البيانات الواردة من البنوك ، و العمل على تطوير قواعد المحاسبة و المراجعة بالبنوك وفق المعايير الدولية .

- جورج قدح ، المصارف المركزية و السياسة النقدية و الاقتصادية و الاقتصادية (الدراسات و المقالات المتخصصة) ،³⁰ مؤتمر آفاق العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية ، دمشق ، 2002 ، على الموقع : <http://geogesc.com/ar/articles.com> (page consultée Le 22/26/2004)

- جورج قدح ، مرجع أعلاه .³¹

- روبرت رتنهاك ، الرقابة على المصارف ، مجلة التمويل و التنمية ، واشنطن ، مارس 2000³²

- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، مرجع سابق ، ص 147.³³

سايح حمزة

3- تطوير التسويق المصرفي :

إن التسويق المصرفي لا يخرج كونه مجموعة من الأنشطة المتكاملة ، والتي تجري من اجل دراسة سوق الخدمة المصرفية و بخاصة عملاء البنك الحاليين و المرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة و المتطورة ، و العمل على إشباع هذه الرغبات و الحاجات بأقصى كفاية ممكنة وذلك من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة ، وذلك حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه و أولها نقطة الربحية بالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع و مصالح المتعاملين .³⁴

و إذا توجهنا إلى البنوك الجزائرية وجدناها يتميز في مجال التسويق البنكي بما يلي :³⁵

أ- عدم وضوح الرؤية فيما بخصوص مفهوم التخطيط الشامل لتسويق الخدمات المصرفية، و يتضح ذلك من عدم وجود دائرة أو مصلحة متخصصة في النشاط التسويقي على مستوى البنوك .

ب- تواجه البنوك الجزائرية مشاكل متعددة تتعلق بمستوى أداء الخدمة ، هذا التدني يرجع أساسا إلى نقص خبرة الموظفين ، والذي يرجع بدوره إلى قصور نشاط التدريب و التنمية ، مما يجعل من هذا المطلب احد التحديات الرئيسية أمام البنوك الجزائرية .

ت- عدم وجود أسس و قواعد تستند عليها البنوك الجزائرية في تخطيط مواقع وكالاتها في المستقبل ، كذا عدم قيام البنوك بدراسات متخصصة في تحديد الحجم الأمثل للوكالات المرغوب في فتحها .

ث- احتياج البنوك الجزائرية إلى الاهتمام بعنصر الترويج ، حيث يمثل هذا الأخير العنصر المهم لتحويل كل مجهودات الإنتاج و إعداد الخدمة ، إلى مبيعات فعلية حيث إن مجهودات استقطاب و إقناع العميل بالمزاي التنافسية لخدمات بنك معين تتوقف على فعالية أنشطة الترويج .

5- طرق و أساليب تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية :

بعد سرد بعض الوقائع و النقائص التي تعاني منها البنوك الوطنية في مجال التسويق المصرفي ، و

لتفادي هذا الوضع الحرج و الذي تتخط فيه هذه الأخيرة ، ارتأى تقديم بعض الملاحظات و التي تصب في مجال الاهتمام بالتخطيط التسويقي للخدمات المصرفية :

5-1- الدراسة المستمرة للسوق المصرفية الجزائرية ، الشيء الذي يتيح بيانات دقيقة و محددة عن طريق متغيرات متعددة ومؤثرة مثل :

5-2- دراسة البنوك المنافسة و هيكل خدماتها المصرفية و اتجاهات التطور المرتقبة سواء كانت بنوك جزائرية أو أجنبية .

- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة و إدارتها ، مرجع سابق ، ص 197 .³⁴

- طارق محمد العربي ، المزيج التسويقي للبنوك الجزائرية ، - حقائق وأفاق - ، دراسة حالة " القرض الشعبي الجزائري " ،³⁵ مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 08 ، سبتمبر 2000 ، الجزائر ، ص ص 94-96 .

ساليح حمزة

5-3- تحديد الخدمات الحالية و التي يقدمها البنك ومدى كفايتها في اتجاهات و رغبات العملاء ، مع دراسة مدى حاجة البنك لإضافة خدمات جديدة يمكن إن تشكل مصدر الربح الصافي ، وكذا القيام بدراسة مقارنة لمواقع فروع البنك و فروع البنوك المنافسة .

5-1-4- تشجيع المنافسة التزيهة بين البنوك مع منح الاستقلالية التامة و الحد من القرارات الإدارية المركزية على البنوك الجزائرية، الشيء الذي يطور الخدمات المصرفية بداخل هذه البنوك.

المصادر و المراجع :

الكتب :

- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2003/2004 .

- صلاح الدين حسن السيسى، قضايا اقتصادية معاصرة ، دار الغرب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة .

- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية .

عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2003/2002، قطر.

المجلات :

1- بول هلبرز و آخرون، مؤشرات الحيطه الكلية، " أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي " ، مجلة التمويل و التنمية ، سبتمبر، 2002 .

2 - احمد ثابت و آخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العولمة وتداعياتها مع الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت.

3- ايت منصور كمال، خصوصية البنوك العمومية عن طريق بورصة القيم المنقولة، مجلة العلوم القانونية و الإدارية، العدد 02، افريل 2006، سيدي بلعباس، الجزائر .

4- سعيد النجار، السياسات المالية و أسواق المال، صندوق النقد الدولي و الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي و الاجتماعي، 1994 .

5- رمضان علي الشراح، محمد سعيد الشريف، العولمة و البنوك الإسلامية، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 90، السنة 2002 .

- الملتقيات :

1- عمون وهاب، النظم المعاصرة لتوزيع المنتجات المصرفية و استراتيجية البنوك ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، 14-15 ديسمبر 2004 ، الشلف ، الجزائر

2- بن عيادة محمد سمير، سمحي احمد، التكنولوجيا البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، ملتقى بشار ، 24-25 افريل، 2006، الجزائر .

ساليح حمزة

- 3- حبابة عبد الله ، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري ، الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، المركز الجامعي بشار ، 24-25-2006 بشار ، الجزائر .
- 4- الأخضر عزي ، دراسة ظاهرة تبيض الأموال عبر البنوك ، ملتقى الشلف 14-15 ديسمبر 2004 ، الجزائر
- 5- يريش عبد القادر ، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية - اتفاقية GATS - ملتقى بشار ، 24-25 أفريل ، الجزائر .

المراسيم القانونية :

- 4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 2005/01 ، المؤرخ في 09 فبراير 2005 ، المتعلق بمكافحة غسيل الأموال .

المواقع الالكترونية :

- 1- محمد بن بوزيان، عائشة بلحشر، التجارة الالكترونية في الجزائر - الفرص و التحديات - جامعة تلمسان ، الجزائر ، بحث منشور على الموقع www.sarambit.com/exposeec02.thm (page consulte le 15/12/2006)

- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، POGHG، على الموقع التالي: www.arabhumanrights.org/countries/humanrights.asp (page consultée le 07/09/2007)